

التقرير النصف سنوي للإنفاق الفعلي المقارن لوزارة التنمية الاجتماعية 2023-2022



تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي النصف سنوي للعام 2023 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة التنمية الاجتماعية (550.48) مليون شيكل، من أصل (8,196.4) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية النصف سنوية للموازنة العامة 2023، أي ما نسبته (6.7%) من إجمالي النفقات [1].

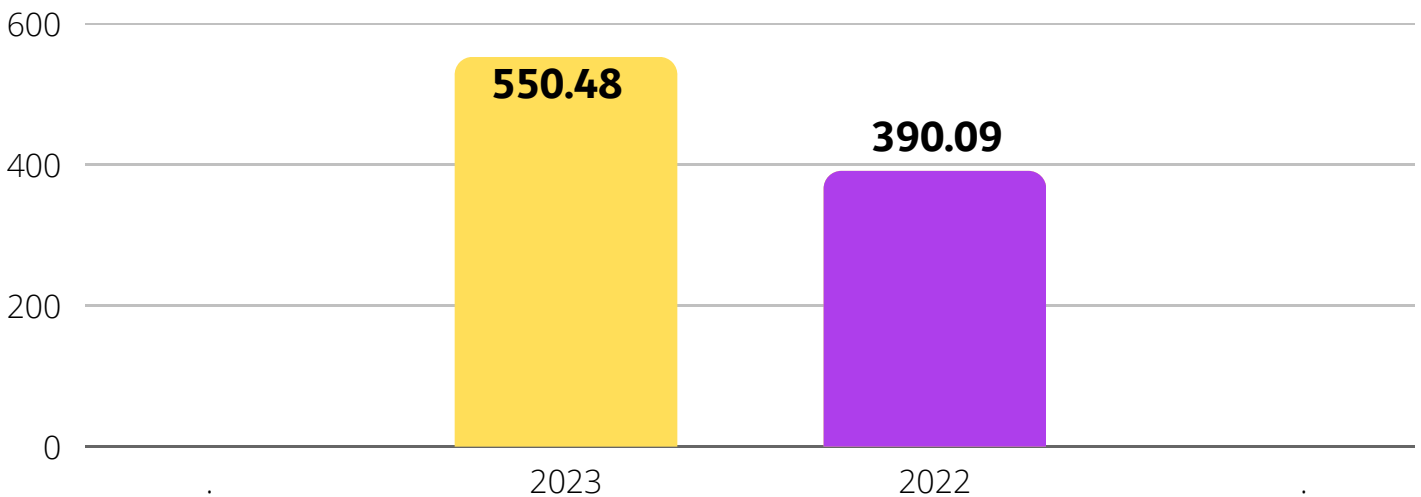
وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي النصف سنوي للعام 2022 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة التنمية الاجتماعية "بما يشمل مؤسسة رعاية أسر الشهداء" (390.1) مليون شيكل، من أصل (7,491.5) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية النصف سنوية للموازنة العامة 2022، أي ما نسبته (5.2%) من إجمالي النفقات [2].

مقارنة الإنفاق الفعلي النصف سنوي المقارن 2023-2022 لوزارة التنمية الاجتماعية /بالمليون الشيكال:

النسبة بين 2022/2023	الإنفاق الفعلي 2023 /بالمليون شيكل	الإنفاق الفعلي 2022 /بالمليون شيكل	البند
%101.96	31.70	31.09	الرواتب والأجور
%97.62	3.17	3.25	مساهمات اجتماعية
%108.15	3.89	3.60	السلع والخدمات
%145.83	509.14	349.13	النفقات التحويلية
%784.62	0.04	0.01	النفقات الرأسمالية
%83.84	2.53	3.02	النفقات التطويرية
%141.12	550.48	390.09	المجموع

البيانات أعلاه على أساس الالتزام.

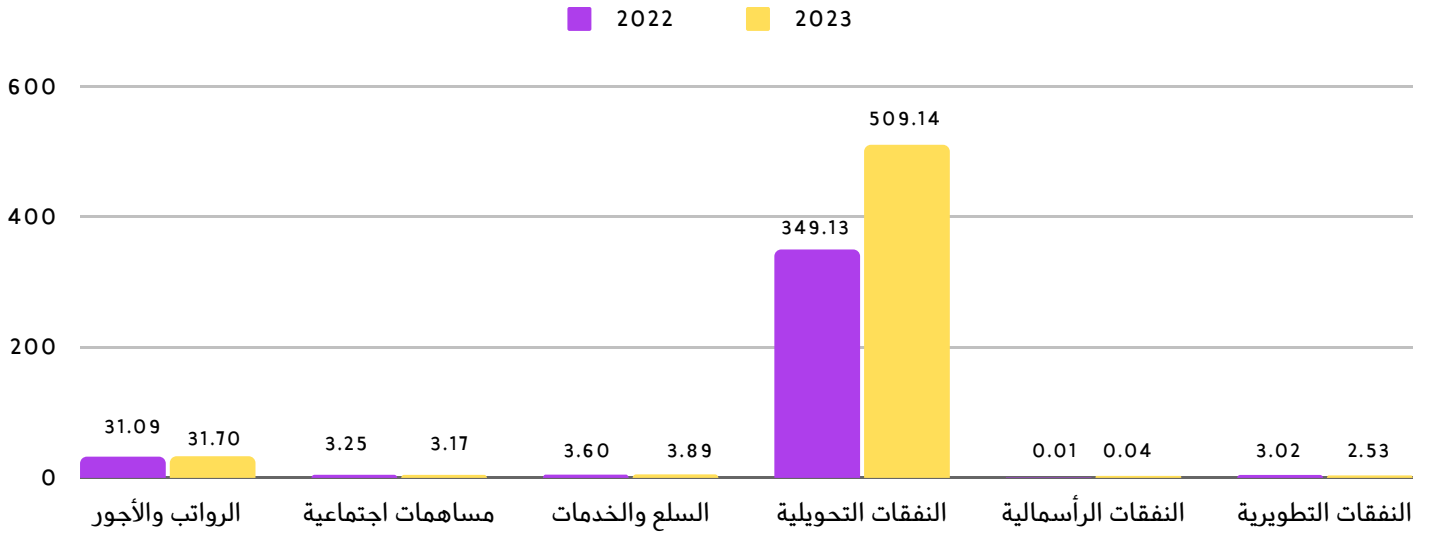
مقارنة الإنفاق الفعلي النصف سنوي المقارن 2023-2022 لوزارة التنمية الاجتماعية /بالمليون شيكل



[1] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر حزيران 2023، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 31 تموز 2023، جدول رقم (ب5)

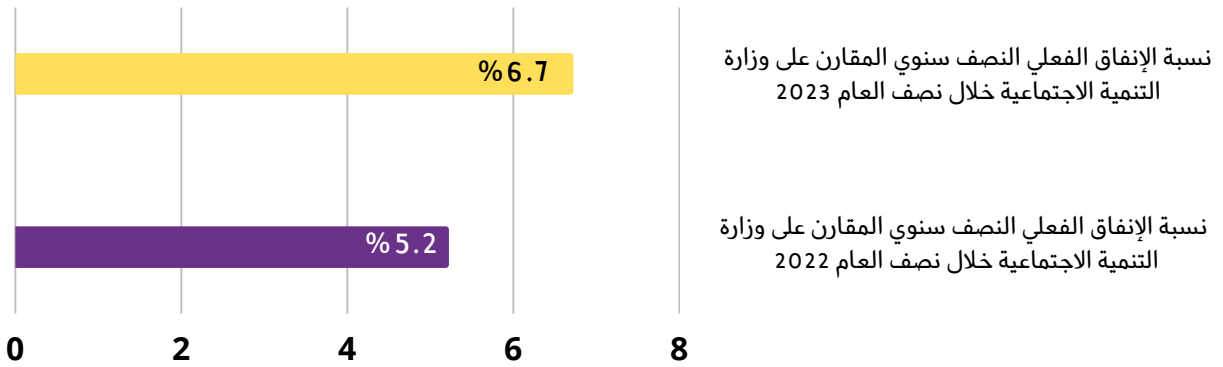
[2] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر حزيران 2022، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 28 تموز 2022، جدول رقم (ب5)

مقارنة الإنفاق الفعلي النصف سنوي المقارن 2023-2022 لوزارة التنمية الاجتماعية تبعاً للبنود /بالمليون شيكل



الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعاً لتقارير وزارة المالية الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة التنمية الاجتماعية والشركاء.

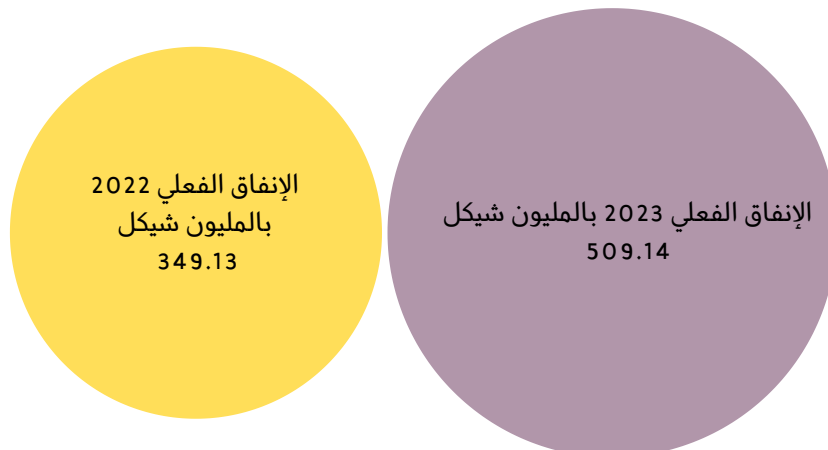
نسبة الإنفاق الفعلي النصف سنوي المقارن على وزارة التنمية الاجتماعية من إجمالي النفقات العامة 2023-2022



نسبة الإنفاق الفعلي النصف سنوي المقارن على وزارة التنمية الاجتماعية خلال نصف العام 2023

نسبة الإنفاق الفعلي النصف سنوي المقارن على وزارة التنمية الاجتماعية خلال نصف العام 2022

مقارنة الإنفاق الفعلي النصف سنوي المقارن لبند النفقات التحويلية 2023-2022 لوزارة التنمية الاجتماعية /بالمليون شيكل



بند النفقات التحويلية، يتضمن دفعات المساعدات النقدية للفئات الفقيرة والمهمشة.

على الرغم من كون برنامج المساعدات النقدية CTP هو العمود الفقري لعمل وزارة التنمية الاجتماعية، موازنتها تفوق الـ (90%) من موازنة الوزارة، إلا أن الدفعات النقدية التي تم صرفها للأسر الفقيرة خلال نصف العام 2023، كانت دفعة واحدة فقط، من أصل (4) دفعات خلال العام، الأمر الذي يشير إلى عدم التزام الحكومة بصرف الدفعات المستحقة، كما هو الحال منذ العام 2018، كذلك فإن النفقات التطويرية ما زالت محدودة، وبلغت في نصف العام 2023 فقط (2.5) مليون شيكل، مما يؤثر سلباً على برامج الوزارة تجاه حماية الفئات الفقيرة والمهمشة. كذلك فإن الإنفاق الفعلي على برنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة بلغ في نصف العام 2023، (30%) فقط من الموازنة المقدره، أي دون المستوى المطلوب، مما يلاقي ظلال سلبية على مدى انفاذ الخدمات الاجتماعية لتلك الفئات (النساء/ المسنين/ الأطفال/ ذوي الإعاقة).

تحليل أرقام الإنفاق الفعلي النصف سنوي المقارن لوزارة التنمية الاجتماعية 2022-2023:

أولاً: كان الإنفاق الفعلي النصف سنوي لوزارة التنمية الاجتماعية في العام 2023، أعلى من الإنفاق الفعلي 2022، وبنسبة دالة إحصائياً، حيث ارتفع الإنفاق الفعلي نصف السنوي 2023 من (390.09) مليون شيكل في نصف العام 2022، الى (550.48) مليون شيكل في ذات الفترة من العام 2023، وبمبلغ زيادة قدره (160.3) مليون شيكل، وبنسبة (141.1%) عمّا كان عليه في نصف العام 2022. ثانياً: ارتفعت نسبة الإنفاق الفعلي على وزارة التنمية الاجتماعية خلال النصف الأول من العام 2023 من إجمالي النفقات، عمّا كانت عليه في النصف الأول من العام 2022، من نسبة (5.2%) من إجمالي النفقات في فلسطين، إلى (6.7%)، من إجمالي النفقات. ثالثاً: الإنفاق الفعلي على بنود الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والسلع والخدمات ارتفع في نصف العام 2023 مقارنة مع نصف العام 2022، وان كان بنسب محدودة (2%)، ويعود ذلك الى الارتفاع الطبيعي في الرواتب السنوية بحكم العلاوة السنوية. رابعاً: الإنفاق الفعلي على بند النفقات التحويلية، وهو البند الأهم والأكبر في موازنة وزارة التنمية الاجتماعية، والذي يشمل الدفعات النقدية للأسر الفقيرة، ارتفع في النصف الأول من العام 2023، مقارنة مع النصف الأول من العام 2022، من (349.1) مليون شيكل في نصف العام 2022 الى (509.1) مليون شيكل في نصف العام 2023، ومع ذلك فإن وزارة التنمية الاجتماعية لم تصرف سوى دفعة واحدة من دفعات المساعدات النقدية للأسر الفقيرة في النصف الأول من العام 2023. خامساً: النفقات التطويرية انخفضت في النصف الأول من العام 2023، عمّا كانت عليه في العام 2022، من (3.02) مليون شيكل إلى (2.53) مليون شيكل. وهذا يلقي ظلالاً سلبية على النفقات المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية الممولة من النفقات التطويرية. سادساً: الإنفاق على النفقات الرأسمالية ارتفع في النصف الأول من العام 2023، عمّا كان عليه في العام 2022، حيث ارتفعت تلك النفقات من (0.005) مليون شيكل الى (0.043) مليون شيكل. ورغم الارتفاع، إلا أن المبلغ ما زال بسيط جداً. سابعاً: ما زال الإنفاق يتركز في بند النفقات التحويلية والمساعدات النقدية، ويستحوذ على معظم موازنة وزارة التنمية الاجتماعية، وعلى أهمية المساعدات النقدية إلا أنه توجد ضرورة أيضاً للتحويل نحو المنحى التنموي وليس فقط الإغاثي من خلال الخدمات الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي، والحماية للفئات الفقيرة والمهمشة.

يلاحظ من تحليل الانفاق الفعلي النصف سنوي المقارن للعامين 2022 - 2023، ان الانفاق الفعلي على وزارة التنمية الاجتماعية "بما يشمل مؤسسة أسر الشهداء" ارتفع بشكل جيد، ان كان على صعيد المبلغ الفعلي المنفق او النسبة من النفقات الاجمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كذلك فإن برنامج المساعدات النقدية ما زال يعاني من مشكلة انتظام صرف الدفعات للفئات الفقيرة والمهمشة، رغم ارتفاع الانفاق عليه في نصف العام 2023، حيث لم تصرف سوى دفعة واحدة في نصف العام 2023، ودفعة واحدة مجزوءة في نصف العام 2022، رغم ان المفترض ان يتم صرف دفعتين في فترة نصف العام. وبشكل عام ما زالت النفقات التحويلية تشكل حوالي (92.5%) من الانفاق الفعلي على وزارة التنمية الاجتماعية، مما يشير الى ان الانفاق ما زال يتركز على المساعدات، وليس على الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة.

مصطلحات هامة:

- النفقات: تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- النفقات الجارية: تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
- الرواتب والأجور: رواتب وأجور موظفي الوزارة.
- المساهمات الاجتماعية: هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- النفقات التشغيلية "السلع والخدمات": هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، والكهرباء، والمياه، والمحروقات ... إلخ).
- النفقات التحويلية: - النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء، وأهالي الشهداء) لتكون البند الرئيسي في موازنة وزارة التنمية الاجتماعية.
- النفقات الرأسمالية: وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... إلخ).
- النفقات التطويرية: هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.
- الأساس النقدي: الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.
- أساس الالتزام "الاستحقاق": الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث، بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.